فكرة الشمولية عند حنة أرندت

د. بن شعيب بلقاسم[1]
[1] كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة
[1] جامعة عمار ثليجي- الأغواط(الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019-02-29؛ تاريخ المراجعة : 2024-01-16 ؛ تاريخ القبول : 2024-03-31

الملخص:

إن فحوى التفكير السياسي عند (حنة أرندت) ينطلق من كرونولوجيا التاريخ السياسي المعاصر، إذ تتكلم (أرندت) عن واقع التفكير السياسي المعاصر انطلاقا مما خلفته الأنظمة الشمولية لدى شعوب العالم، والاضطهاد الفكري والاجتماعي الذي تعرضت له الشعوب من طرفها كالنظام النازي والفاشي. ولقد اهتمت بدراسة الهوية والأقليات والهجرة والنظام الجمعويوالشعبوية واقترحت حلول سياسية عاجلة لكبح الاستغلال السياسي للشعوب من طرف الأنظمة المستبدة وذلك عبر نبذ الازدواجية السياسية وتفعيل الديمقراطية السياسية المبنية على قاعدة شعبية لمواجهة الاستبداد العام.

الكلمات المفتاحية: حنة أرندت – السياسة – الهوية – الأقليات – الهجرة .

Abstract:

The essence of political thinking in “Hannah Arendt” stems from the chronology of contemporary political history. “Arndt” has been spoken of the reality of contemporary political thinking, as a result of the totalitarian regimes of people, and the intellectual and social oppression of the people, such as the Nazi and fascist regimes. It has focused on the study of identity, minorities, immigration, the system of socialism and populism, and proposed urgent political solutions to curb the political exploitation of peoples by tyrannical regimes by renouncing political duplicity and activating political democracy based on popular rule to counter general tyranny.

Key words: Hannah Arendt - politics - identity - minorities – migration.

تمهيد:

تماهت "حنة أرندت" Hanna Arendt (1906- 1975م) في الحياة السياسية باعتبارها الحياة الفعلية النشيطة للحركة البشرية والتي تعتبر إثر الحرب العالمية الثانية وبعدها نشاطا سياسيا متناقضا كان لابد من الوقوف عنده للتعبير عن النظريات السياسية، والتأسيس لها عن كثب حتى تكون السجالات السياسية متضحة المعالم والجوانب بالنسبة للأشخاص والأفراد والشعوب وحتى الدول، فكان لابد على "أرندت" أن تنصهر في الحياة السياسية الرابطة بين الشعوب والأنظمة الشمولية والتعليق عليها وانتقادها وتبيان التنظير السياسي فيها وممارسة الحياة السياسية انطلاقا من المكتسبات الواقعية الموجودة، وتغير الرؤية السياسية للأنظمة الاستبدادية وفك القيود عن المواطنين وعن الشعوب المستضعفة، فكان لابد من طرح أفكار سياسية بديلة، فاقترحت "أرندت" وجود سياسة مبنية على قواعد أخلاقية مع احترام أخلاقيات النقاش بين الدولة والأنظمة الشمولية، وحاولت إثرها بناء السياسة على أساس قواعد خلفية للفكر الإغريقي والذي كان فكرا ناجحا برأيها لأنه ينطلق من الإنسان لإنشاء دولة المدينة وصولا إلى العدالة الاجتماعية التي يلتقي فيها الجميع على أساس الوحدة الوطنية أو النظام الموحد.

تستلهم "أرندت" مبادئها السياسية في التنظير السياسي من الفكر الإغريقي، أو بالأحرى من الحضارة اليونانية، من الفكر السقراطي في المبادئ السياسية، ومن الفكر الأفلاطوني في تقسيم العوالم السياسية إلى نظرية وعملية، ومن الفكر الأرسطي إذ تعكف منه إلى واقع الحياة السياسية العملي أو العقلي.

وما كان لها أن تتغذى من الفكر الإغريقي لولا رجوعها إلى "مارتن هيدغر" في الوجود السياسي الفعلي و"كارل ياسبرس" Karl Jaspers (1883- 1969م) وإرساء خليط سياسي متشعب للحفاظ على المساواة السياسية والحرية والعدالة واحترام حقوق الأقليات والهوية، وكل ذلك لا يكون إلا في إطار المحافظة على النظام العام بالرجوع إلى الوسائل السياسية، والنقاش والحوار ودوافع التفكير السياسي السليم المبني على الحقيقة لتبيان الحقائق السياسية.

فكيف يمكن لنا فك الازدواجية السياسية المطروحة عند "حنة أرندت" بين الممارسة السياسية والفعل السياسي؟ وما هي نظرتها السياسية للأنظمة الشمولية؟.

1- السياسةبين الفعل والممارسة عند حنة أرندت:

يبدو أن الحياة السياسية المريرة التي عاشتها (حنة أرندت)، والأوضاع الإقليمية والدولية في فترة الحكم النازي في ألمانيا، تركت لها واقعا جد صعبا على حياتها السياسية. وعلى واقعها الفكري المعاش، فكان في فلسفتها السياسية مفاهيم متعددة حول العنف والثورة والسلطة والأنظمة الشمولية والتوتاليتارية، بالإضافة إلى تكلمها عن الأقليات والهوية وواقع الاندماج السياسي، كل ذلك كان فكرا سياسيا أصيلا من رحم الواقع المرير للحرب العالمية الثانية ومخلفاتها على الجميع. فكانت نظرية(حنة أرندت) "(hannaharendt) في السياسة هي ردة فعل على تاريخ عايشته بكل ثقله الأيديولوجي وقسوته الواقعية، في كتابها الشهير (أصول التوتاليتارية) كمسح نظري في تاريخ الأنظمة الاستبدادية التي هيمنة بأجهزتها البيروقراطية في القرن العشرين"[1].

لقد كان من الأسباب السياسية التي طفحت على السطح وجود السيطرة والانقلاب ضد التفكير وضد الحياة المجتمعية وضد وسائل الإعلام وحرية الإنسان في الحياة العامة السياسية. وحتى في الممارسة السياسية أو الفعل السياسي في حد ذاته. وهنا "تقترح (حنة أرندت) إعادة فكرة التعددية للمفاهيم التأسيسية للسياسة التي بدأت في الغرب والأمة الإغريقية التي اختفت في الانحرافات الشمولية: مثل العدالة، الحرية، السلطة، العقل، المسؤولية والفضيلة...فركزت على الجانب السياسي باعتباره علم الممكن في تحقيق تجمع بشري أكثر تكتلا وتحضرا، من خلال إعادة المركز للفرد باعتباره الكائن الوحيد الذي يملك سلطة الاختيار، باعتبار أن الاختيار قطعة من عقل الإنسان"[2].

تفصل (حنة أرندت) بين الفعل السياسي والممارسة السياسية التي تقتضي وجود الفضاء العام ودولة المؤسسات ووجود القانون، بالإضافة إلى الحياة النشطة المتمثلة في مضمون السياسة بناءا على الحقوق والواجبات.

وهنا تتميز الفلسفة السياسية عند (حنة أرندت) من خلفيات فكرية، ومن إرث فكري سياسي إغريقي ذلك الذي ينطلق من العقل عند (أرسطو)Aristote(384ق.م- 322ق.م) ومن الواقع الحسي عند (السفسطائيين)، ومن عوالم المثل عند (أفلاطون)Platon(427 ق.م - 347 ق.م)، هنا نجد (حنة أرندت) تبين اختلاط الفكر السياسي المعاصر مع الفكر السياسي بالممارسة العملية في مختلف الأنظمة السياسية، والدعوة إلى نشر المساواة السياسة بدعم الأنظمة الديمقراطية ونبذ الدكتاتورية والأنظمة الشمولية الظالمة، وبذلك تكون السياسة عند (حنة أرندت)تحايث نظام الدولة أو نظام المدينة اليونانية المؤسسة من طرف (أفلاطون)، فالحياة السياسية تتماهى في الحياة العملية. "فتنشطر الحياة، كما قرأها (أرسطو)"[3]بصورة وكررتها (حنة أرندت) بشيء من التغيير الطفيف إلى جانبين هما"[4]:

---

[1]- مجموعة مؤلفين: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر ولبنان، ط1، 2012، ص 163.

[2]- مجموعة مؤلفين: مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، تحرير وإشراف، علي عبود المحمداوي، إسماعيل مهنانة، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الوفاء الثقافية، ناشرون، الجزائر ولبنان، ط1، 2012، ص 601.

[3]- ينظر: أرسطو، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج2، ترجمة، أحمد لطفي السيد، مطبعة الكتب المصرية، طهران والقاهرة، 1924، ص 354، 358.

[4]- See :arendthannah, the human. Condition, introduction by margareé.Canvan, the university of Chicago. Press, 1998, p, 16.

"1- الحياة التأملية أو التفكرية: (حياة النظر): (vitacontempietiva) تتضمن حياة الفكر أو العقل أو شغل الحياة التي تنشغل بتأمل الوجود وما هو دائم أو أبدي.

2- الحياة النشطة أو حياة العمل- بمعناه العام(vita activa) وتمثل الحياة الفعلية التي تتعلق بما نزاوله وما نمارسه مع الأشياء والآخرين. والانفصال الحاصل بينهما حسب (أفلاطون وأرسطو) أيضا، لا تعتمد فيه (حنة أرندت) قولا، بل أنها تجد أن مهمة الفكر أن تخترق عالم الممارسة في التطبيقات السياسية والأخلاقية، ولا معنى اليوم للفكر إن انزوى خارجها، فلا طائل منه حينها"[1].

استطاعت (حنة أرندت) أن تبين دور السياسة الفعلي بين الشعوب والأنظمة الديكتاتورية كالنظام النازي في ألمانيا والنظام الستاليني في الاتحاد السوفياتي سابقا. لقد تأكد الألمان أن شعورهم بالوطنية والتعالي نحو الحزب النازي هو الذي يجذبهم إلى الاستماتة إليه وبقوة فكان شعارهم: "سنرد بعنف على من يحاول إرهابنا بعنف"[2]. وذلك يحملهم إلى القول أن: "غريزة الخضوع والرغبة الحادة في الطاعة وفي الامتثال لحكم يمارس من قبل إنسان قوي، هي على أقل تقدير ماثلة في السيكولوجية البشرية مثول الرغبة في التسلط"[3].

لا يمكن اعتبار السياسة الستالينية أو الهتلرية إلا سياسة احتواء وإعداد كما تسمى بالمصطلح الأرندتي بالجمهور والذي يلعب دورا تفاعليا بين الدولة ومواطنيها بشكل عام.

ألقت (حنة أرندت) بكامل ثقلها السياسي على العلاقات الطبيعية البشرية المتجانسة مع العلاقة السياسية من الحرية والعدالة والمساواة، ووضحت النشاط الطبيعي وانعكاسه سلبا على الجانب السياسي لما يحمله من أشياء مصطنعة تخدم الدولة وتحافظ على وجودها بناءا على الحرية الشعبوية فيما تسميه (بالكدح) أو (العمل) وهما مفهومان متلازمان في الفلسفة السياسية الأرندتية خاصة في ذلك التفاعل السياسي بين الدولة والمجتمع المدني بشكل عام. "فتقصد (حنة أرندت) بالكدح (labor): كل نشاط يتوافق مع العمليات البايولوجية أو ما يتطلبه الجسد الإنساني من عمليات النمو والتمثيل الغذائي، والهم الأساس فيه هو الاستهلاك لديمومة الحياة. يقابل هذا النشاط الوضع الإنساني المنهمك في الحياة نفسها لا غير"[4].

تلك الحياة حسب (حنة أرندت) تنطوي على مواصفات بيولوجية بحتة تخص الجانب الاجتماعي للإنسان دون تدخله في الجانب السياسي وذلك ظلم في العلاقات التداولية الرابطة للفرد والدولة. "أما العمل (work) فيمثل النشاط اللاطبيعي، أو لنقل الصنائعي في الوجود الإنساني. فهو يوفر عالما من الأشياء المصطنعة. وهو ذو أمد طويل نسبيا في الاستهلاك، إذ يقدم أدوات ليبقى فترة أطول وغير ملتصقة بالغناء مباشرة كما مع مطلب الكدح. والنشاط هذا يقابل وصفا إنسانيا متعلقا بشؤون الحياة الدنيوية في العالم الذي نصفه"[5].

2- التماهي المزدوج بين السياسة والاقتصاد عند أرندت:

تربط(حنة أرندت) بذلك بين الاقتصاد والسياسة لما لهما من تأثير مباشر على الإنسان ككائن سياسي فالعمل السياسي يقتضي وجود إرادة قوية لدى المواطنين من أجل تحقيق الذات وفاعليتها على المستوى الوطني بكل ديمقراطية وشفافية. "ويثير النشاط الثالث وهو (الفعل) (action) إلى الفاعلية الوحيدة التي من شأنها أن تذهب مباشرة إلى ما بين

[1]- علي عبود المحمداوي: بقايا اللوغوس، دراسات معاصرة في تفكك المركزية العقلية الغربية، منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، الجزائر ولبنان، ط1، 2015، ص 134، 135.

[2]- أدولف هتلر: كفاحي، تر: لويس الحاج، ترتيب وتدوين وجمع، دارين طاطور ودار الأنوار، ط1، 1990، ص 130.

[3]- حنة أرندت: في العنف، تر: إبراهيم عويس، دار الساقي، بيروت، ط1، 1996، ص 36.

[4]- علي عبود المحمداوي: بقايا اللوغوس، دراسات معاصرة في تفكك المركزية العقلية الغربية، مرجع سابق، ص 135.

[5]- علي عبود المحمداوي: بقايا اللوغوس، دراسات معاصرة في تفكك المركزية العقلية الغربية، مرجع سابق، ص 135،136.

الأشخاص، أو في العالم ما بين الإنسان الذي تعطيه بشكل تعددي أو جماعي، ولا تتوسطه الأشياء والمواد كما في الكدح أو العمل"[1].

تتوافق رؤية (حنة أرندت) مع ما سبقها إليه الفلاسفة اليونان حول السياسة ومفاهيمها وكذا تداخلها مع الدولة أو السلطة كجهاز تنفيذي والشعب أو المواطنين كقاعدة أساسية لبناء هيكلة السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية على حد سواء، وذلك ما يتجلى في الأنظمة الديمقراطية والأوليغارشية وكذا الأنظمة التكنوقراطية في بلاد اليونان قديما وهي أشكال سياسية بنت عليها (حنة أرندت) فلسفتها السياسية بناءا على رؤية محايثة للفلسفة السياسية المعاصرة. فمثلا "إن النموذج التكنوقراطي من السهل تبيان نقاط ضعفه، فهو من جهة يفترض قسرا محايثا للتقدم النفسي الذي يدين بالفضل في ظاهر الاستقلالية هذا، فقط إلى النماء الطبيعي للمصالح الاجتماعية الفعالية فيه، ومن جهة ثانية يفترض النموذج استمرارية العقلانية في معالجة المسائل العملية والتقنية، وهذا لا يمكن أن يوجد...ولا تطمس الطرق الجديدة التي تميز عقلنة السيطرة في المرحلة الثانية دون أثر، فالإشكالية مرتبطة بحسم مسائل عملية عبر آفاق القيم"[2].

تتجاوز (حنة أرندت) الفعل السياسي للدول إلى الفعل السياسي للعالم وللأفراد والجماعات وتبين دور الشعوب في تحقيق الاستقرار والأمن كلما كان مغلوبا على أمره، فلقد كان الشعب الألماني يتعالى عن سائر الشعوب باعتباره الأفضل جنسا وعرقا، واعتبرت حادثة الهلوكوست وإبادة الشعب اليهودي من طرف النظام النازي إحدى العوامل التي جعلت من (حنة أرندت) تفضح سياسة الأنظمة الشمولية والنظام النازي الهتلري على وجه الخصوص، فكان حسب (حنة أرندت) "على الناس الذين عجزوا لسبب أعدادهم المحضة، أو لسبب اللامبالاة، أم للسببين المذكورين معا، عن الانخراط في أي من التنظيمات القائمة على الصالح المشترك – أكانت أحزابا سياسية، أم مجالس بلدية، أو تنظيمات مهنية وثقافية – توحيد الجماهير بالقوة في كل البلدان، وتشكل غالبية الشرائح العريضة من الناس الحياديين واللامبالين سياسيا، والذين نادرا ما يصوتون ولا ينتسبون إلى أي حزب"[3].

يكون تصنيف (حنة أرندت) بذلك لجميع طبقات المجتمع المختلفة سياسيا ومفهوميا، فمنها المنعزلة والمتوسطة والمتفاعلة والمنفعلة في الفضاء العام المشترك، فترى أن الجميع يبحث عن المصالحة الخاصة وأن سياسة المصالح تجعل الجميع يلتقي في المجال السياسي المشترك.

تتماهى العلاقة القائمة برأي (حنة أرندت) بين السياسة كفعل وكممارسة فتربطهما علاقة تجاذبية على أساس الصراع أو الاختلاف من أجل إيهام الرأي العام وشحنه بالأفكار العكسية بما يخدم مصلحة السلطة السياسية لتمرير فعل سياسي معين. فالسلطة بتعبير (حنة أرندت) "تبقى قدرة الإنسان، ليس على الفعل فقط، بل الفعل المتناسق. لذلك فهي ليست ميزة فردية وإنما تأخذ أبعادا جماعية، لأن الجماعة قد تكون موضوعا أو مصدرا لانبثاقها، وباختفاء الجماعة تختفي السلطة، وهي هنا لا علاقة لها بالأشياء والوسائلية كما أشرنا لماهية الفعل"[4].

يتأرجح ذوبان السلطة السياسية في المجتمع المدني والجماعات الضاغطة والتي يلعب الرأي العام دورا في تجاوبها معه أو ضده، فظهور الثورات واللامساواة بين الأفراد في الأنظمة الشمولية في إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفياتي كان سببه التفاوت الطبقي الاقتصادي والمؤسساتي بين فئات المجتمع والتي خلفت بدورها وجود التفاوت على أساس الانتاج والاستهلاك فانتقلت الأحداث السياسية من مجال الاقتصاد إلى مجال المجتمع فالسياسة وهنا تكون الشعوب قد طالبت الأنظمة الشمولية بالتوزيع العادل في العمل وفي المكاسب وفي الثروات مع إعادة التنظيم وإعادة التوزيع العادل ضمانا

[1]- المرجع نفسه ص 136.

[2]- يورغنهابرماس: العلم والتقنية كأيديولوجيا، تر: حسن صقر، منشورات الجبل، 2003، ص 114.

[3]- غوستاف لوبون: سيكولوجية الجماهير، تر: هشام صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص 36،37.

[4]- علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، منشورات الاختلاف، ومنشورات ضفاف، الجزائر ولبنان، ط1، 2015، ص 199.

للعدالة الاجتماعية. "فلا أحد يستطيع أن يحتج في الحياة السياسية إن لم يبذل جهدا للاستماع لوجهات نظر الآخرين ومعرفة حاجاتهم وإن لم يعمل على التلاؤم مع مقتضياتها. لكن يمكن في حالات عديدة تشكيل تكتلات قادرة على الفوز تضل مع ذلك جاهلة لمطالب الفئات المهمشة، ونرى فعلا أنه حين تكون شرعية من المجتمع موضعا لأحكام مسبقة يمكن أن يكون تجاهلها أو التهجم عليها أفضل سبيل لتحقيق مكاسب سياسية"[1].

تتحقق المكاسب السياسية بالإرادة الشعبية المبنية على الثقة بين السلطة والمواطنين بناءا على قوانين عادلة تتماشى مع الواقع السياسي والاجتماعي لهيكلة الدولة بكافة قضاياها السياسية مع إعادة بناء الحس المشترك بالمسؤولية لاسترجاع الثقة بين الأطراف الفاعلة سياسيا في الفضاء العام. وذلك يلزم وجود الحرية كضامن لأي تحرك سياسي مقصود. "إذ يلزم على المواطنين أن يكونوا فاعلين في استعمالهم الحرية، وذلك عبر قوة إرادتهم، وهو ما يتجلى في نقاشاتهم العمومية في الساحات والأماكن والفضاءات العامة، وبذلك فالمواطنون الأثينيون يكونوا مرتبطين كمشاركين سياسيين لمبدأ المساواة، والذي يعتمد بدوره على حرية الفعل أساسا"[2].

3- السياسة بين النظرية والتنظير في الفكر الأرندتي:

تتأتى معالم السياسة في الواقع العملي المبني على أساس الإرادة والرغبة لتحقيق أهداف سياسية بطرق تتماشى مع الإنسان كونه عاقلا وموجودا في الجسد السياسي كأداة وكوسيلة فاعلة ومنفعلة معا وهنا تستنتج (حنة أرندت) احتمالات لحصول الفعل السياسي بناءا على مرتكزات بشرية خالصة تكمن في ثلاثة افتراضات حسبها هي:

"1- إن الإنسان متميز عن غيره من المخلوقات بكونه الراغب بالخلود دوما.

2- إن هذه الرغبة تتحقق فقط من خلال الفعل، من خلال الممارسة (pravis) بمعناها التذاوتي والحر.

3- إن هذا الفصل يلزم أن يجد له من يحفظه من شهود يحفظون ذاكره، أي تأريخه وتوثيقه"[3].

تختلف الرؤى السياسية بالانصهار الاجتماعي من خلال الأدوات السياسية والتي تراها (حنة أرندت) لن تتحقق إلا في المجال العام ولن يكون لها وجود حي فعلي إلا عبر أطر الحوار والنقاش السياسي المبني على مجال التعبير الحر. دون أي قهر أو إلزام من طرف السلطة السياسية على مواطنيها، وإن وجود السياسة تكمن في الفعل السياسي وتحدده الرغبة والتنشئة الاجتماعية والأسرية والتربية والأخلاق والالتزام. كل ذلك يخدم الاستقرار للإنسان وللدولة وللمجتمع وفي ذلك نجدها تقول: "لقد ولجنا هذا العالم عن طريق الولادة، وبفضلها يتحدد العالم باستمرار، وتشكل التربية النقطة التي فيها ما إذا كنا نحب هذا العالم بما يكفي لتحمل مسؤوليته، ونعمل على إنقاذه من هذا الخراب الذي سيؤول إليه حتما، لولا هذا التجدد، ولولا وفود اليافعين الجدد عليه...فبواسطة التربية نهيئ الأجيال الجديدة بمهمة تجديد عالم مشترك للجميع"[4].

إن الاتفاق على آليات ناجحة للتسيير السياسي هو ما يجعل الدولة تبحث عن الاستقرار عبر تهيئة السلطات المختلفة باستخدام الانتخابات والتصويت الحر والنزيه والتمثيل النيابي والبرلماني، وإنشاء علاقة وطيدة تربط السلطات بعضها ببعض لتكون الدولة ذات مؤسسات إدارية تحسن السير السياسي بناءا على استراتيجيات مدروسة وعادلة وقانونية، من هنا استوجب خلق وجود التضامن "الذي يجب أن يخلقه الهم بالفعل السياسي وتدعمه التربية والتنشئة على ذلك الفعل وذلك الانهماك به، ما سيكون ظاهرا بقوة في كل لحظات التعبير السياسي، علاوة على مطلبها الأساس في الفعل كآلية ناجحة في المعالجة السياسية"[5].

---

[1]- ويل كيملشكا: مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2010، ص 380،381.

[2]- ينظر: هيتر ديريكّ: تاريخ موجه للمواطنية، تر: آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، ط1، 2007، ص 44،45.

[3]- مجموعة مؤلفين: الفعل السياسي بوصفه ثورة، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، إشراف وتنسيق: علي عبود المحمداوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 29.

[4]- المرجع نفسه، ص 29،30.

[5]- مجموعة مؤلفين: الفعل السياسي بوصفه ثورة، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، مرجع سابق، ص31.

لقد صنعت الأنظمة التوتاليتارية حسب (حنة أرندت) حياة مريرة لشعوبها وحتى للذين هم معها على وجه الخصوص من المقربين إليها في جهاز الأمن والمخابرات وحتى الأحزاب السياسية التابعة لها وهذا ما أسمته (حنة أرندت) بمرحلة التفتيت، فولدت الأنظمة الدكتاتورية في ألمانيا وإيطاليا نوعا من الانتماء الشعبي المزيف والمصطنع على أساس أن الدولة ملك للجميع وأن لا أحد يظلم فيها، وأطلقت شعارات براقة تحايث الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وللأسر من أجل حب الدولة والانتماء تدريجيا إلى ما تفعله، فلق قضى ستالين على آخر البقايا الليلنية في العملية السياسية واهتدى إلى ما يسمى بمرحلة الإعداد المباشر لخوض المزيد من ذلك والتي تعرف على أنها "الحكم الذي يمارس عبر نظام معقد، لا يمكن في رحابه للبشر سواء أكانوا واحدا أو نخبة، قلة أو كثرة أن يعتبروا مسؤولين، ويمكننا أن نطلق اسم (حكم لاأحد) والذي يعتبر وبكل وضوح الحكم الأكثر طغيانا، طالما ليس ثمة شخص يبقى ليسأل الحساب حول ما أنجز"[1].

كانت الإجراءات التنظيمية ظاهريا لفئات المجتمع الهش عبر محاولة دمجها في المجال الاقتصادي بغية ضمها بهدوء إلى الجانب السياسي في إطار الاحتواء العام لقضايا المجتمع ومحاولة كسبه سياسيا والإيضاح له على أن الدولة هي أم الجميع والمواطن هو ابن الدولة وتربطهما علاقة وطنية، إن هذه الوساطة بين المجتمع المدني والدولة تفرض الرجوع حسب (حنة أرندت) إلى عالم السياسة بذوبانه فيها عبر اللاوعي السياسي وهنا تكون "الوساطة المتبادلة بين سيادة شعبية ممأسسة قانونيا وبين سيادة شعبية غير ممأسسة هو مفتاح التشكل الديمقراطي للقانون. تحقق نسق القوانين لا يجد أساسه الاجتماعي لا في قوى مجتمع مؤسس على العمليات التلقائية للسوق ولا في الإجراءات التي تتخذها دولة الدعاية بطريقة قصدية، ولكن في إطار التدفقات التواصلية والتأثيرات الصحفية المنبثقة عن المجتمع المدني والفضاء العمومي السياسي التي تتحول إلى سلطة تواصلية وذلك عن طريق المساطر الديمقراطية"[2].

ترى (حنة أرندت) أن اعتقاد الشعب الألماني أنه أرقى الشعوب، وأن الحكومة الألمانية بزعامة الحزب النازي هي التي جعلت منه شعبا قوميا متعاليا بلغته وعاداته وتقاليده وعنصريته على أنه أفضل الأجناس من نظيرته من الشعوب الفرنسية والانجليزية من هنا يرى (هردر) أن اختلاف الثقافات كان بين الفرنسيين والانجليزيين والألمان أدى إلى اختلاف تاريخ الشعوب واندلاع الشرارة بينها إذ يقول: "إننا في سنة 1774 في مواجهة كبيرة نسميها في أيامنا هذه التثاقف (acculturation) يمكننا القول بشكل صارم بأن (هردر) وضح في الثقافة الحديثة ثقافة فرعية ألمانية متميزة عن الثقافة الفرنسية. إننا أيضا عند مصدر ما نسميه النظرية الإثنية للقوميات في مقابل النظرية المسماة انتخابية (élective) ذات الأصل الفرنسي، حيث ترتكز فيها الأمة على التوافق، استفتاء كل يوم عند (رينان). في حين أننا رأينا بأن النظرية الإثنية ليست من حيث أساسها الأيديولوجي مستقلة عن الأخرى، لكنها ناتجة عن تحول لنفس المبدأ من مستوى الإنسان الفردي إلى مستوى الجماعات. هذه النقطة غالبا ما يتم إغفالها اليوم"[3].

ما كان على الأمة إلا أن تعلو باسم القومية على الشعوب الأخرى، ذلك التفاضل الحاصل من خلال الإحساس بالزعامة على أنهم الأصلح والأنسب لها، لذا اتخذ الألمان فكرة مفادها أنهم فوق الجميع، فبدأوا حسب (حنة أرندت) بمعاداة السامية في ألمانيا، وذلك يعتبر اضطهادا مباشرا للأقليات على حساب الشعوب المكونة باسم المواطنة والديمقراطية والحريات. "ومن ذلك فقد عملت التوتاليتاريات على مسخ إنسانها وتحويله من فاعل إلى كادح فقط، وجعله محصورا بما يحتاجه لقوته دونما يجب أن يفعله بوصفه حرا. لذلك أطلقت (حنة أرندت) تفاهة الشر، وصفا على ما قام به (أدولف آيخمان) النازي في زجه وتحشيده لليهود في معسكرات الإبادة (الهولوكوست) بصورة لا تتضمن شر متجذرا"[4].

---

[1]- حنة أرندت: في العنف، مصدر سابق، ص 36.

[2]- عادل البلواني: النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، إفريقيا الشرق، ط1، 2014، ص 154، 155.

[3]- Dumont (Louis), essais sur l'individualisme,p 119 ,120.

[4]- علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، مرجع سابق، ص210.

تتفق (حنة أرندت) مع (غوستاف لوبون) بقولها: "لا تعتقد الجماهير بشيء مما هو مرئي، ولا بواقع اختيارها نفسه، وهي لا تثق بسماعها، ولا بميولها، إنما بمحض مخيلتها"[1].

تظن (حنة أرندت) أن الجماهير إنما تعمل على العواطف في التعامل مع الجانب السياسي لذلك استغلت الأنظمة التوتاليتارية عواطف الشعوب لاستمالتها بذكاء إلى الدعاية المغرضة قصد تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية باستمالة أفراد تابعين لها مع الحرص على ضرورة تفاعلهم اجتماعيا لضم أكثر المتعاطفين والمنتسبين لها وذلك ما تنظر إليه (حنة أرندت) على أنه دعاية مغرضة لتحقيق هدف مقصود، وتدعم (حنة أرندت) ذلك انطلاقا مما قاله (هتلر) أمام المجلس الامبراطوري "اليوم أيضا أذكر لكم نبوءة: إذا نجح رجال المال اليهود مرة أخرى في دفع الشعوب إلى حرب عالمية، ستكون النتيجة إبادة العرق اليهودي"[2].

تتخذ (حنة أرندت) من هذا الخطاب الهتلريواقعا خفيا لاستمالة الرأي العام الألماني حكومة وشعبا من أجل استعمال الدعاية للقضاء على اليهود، لكن بواقع وبخطاب مغلوط يعمل على تأسيسه النظام النازي لإيهام الجميع على أن اليهود يستخدمون الأموال من أجل ضرب الأنظمة واستباحة الشعوب، لذا استوجب ردعهم وهو ما حصل فعلا بإبادتهم في حادثة (المحرقة)، بل ويسعى اليهود من أجل السيطرة على العالم. "فحسب (ريمون) تعطي الأيديولوجيا القومية الألمانية في تعريفها للأمة، الأسبقية للعناصر الإثنية والثقافية. إنني أساسا ألماني وأنا إنسان بفضل ميزتي كألماني. على العكس من ذلك تتأسس الأيديولوجيا القومية الفرنسية على عناصر سياسية: إنني إنسان بالطبيعة وفرنسي بالصدفة. فالألمان يحاولون فرض أنفسهم كمتفوقين باعتبارهم ألمانا، أما الفرنسيون فإنهم لا يظهرون إلا تفوق الثقافة الكونية"[3].

4- الأنظمة الشمولية وسياسة الاضطهاد:

ترى (حنة أرندت) أن الأنظمة الشمولية استخدمت نوعا من الذكاء السياسي للتحايل مع الشعب واستعمال أسلوب التمويه بطرق التوائية. "فوصول الحزب التوتاليتاري للحكم حمل معه العديد من التغيرات على مستوى تشكيلة الدولة وبنيتها السياسية لتتناسب واستراتيجية الإيهام التي كانت البوابة للتغلغل ومن ثم السيطرة على العالم، وقد اعتمدت على مبدأ الازدواجية في الوظائف والمناصب بمعنى أن النظام حافظ على الوظائف القديمة وترك المجالس والهيئات البرلمانية على حالها وبنفس موظفيها الأصليين"[4].

تختلف السياسة الممنهجة والمطبقة على الأنظمة التحتية والتي تستخدم أساليب شتى في الحصول على المعلومات والاستبداد بالرأي دون أن يكون الآخرون على علم بذلك، فتمثل السياسة عند (حنة أرندت) نوعا من الخيال العاطفي والواقع الممزوج بين الصدق والكذب للحصول على نتائج فعلية في الميدان تحقق الأغراض لأصحاب السلطة وأصحاب القرار الفوقي، وللحصول على مشروعية أكثر تقنينا من خلال واقع سياسي عملي يفرضها في الميدان،فتسعى السلطة إلى خلق الصراع بنشر عبارات شعبوية واجتماعية لتغطية أفعالها أمام الرأي العام الوطني والدولي باستحداث مصطلح الإرهاب مثلا، وفي ذلك تضرب لنا (حنة أرندت) مثلا فنجدها تقول: "إن الإرهاب لا يمكن أن يسود الناس مطلقا، إلا في حال كونهم معزولين بعضهم عن بعض، وبالتالي فإن أولى اهتمامات كل الأنظمة الاستبدادية هي إحداث هذه العزلة. لذا يمكن أن تكون العزلة ببدء الإرهاب فهي الأرض الخصبة التي ينمو فيها الإرهاب، ويكون ثمرتها على الدوام. وبهذا المعنى تكون

[1]- غوستاف لوبون: مرجع سابق، ص 85.

[2]- حنة أرندت: أسس التوتاليتارية، تر: أنطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 89.

[3]- عادل البلواني: النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 166.

[4]- خديجة زتيلي: الفلسفة السياسية المعاصرة، قضايا وإشكاليات، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، الجزائر ولبنان، ط1، 2014، ص 221،222.

العزلة سابقة لإحلال التوتاليتارية، وقد تكون العزلة منطبعة بطابع العجز، بمقدار ما تنشأ السلطة دوما عن أناس يتحركون معا، يعملون متوافقين، إذن ليس للناس المعزولين أية سلطة"[1].

يستخدم النظام السياسي حسب (حنة أرندت) طرقا مختلفة لسلب الوعي المجتمعي مع فتح قنوات الحوار وتقمص العدالة والخير والرغبة في تحقيق آفاق ومستقبل الوطن وتلك شعارات براقة واهية هدفها الاستحواذ أكثر فأكثر على شعبوية تتماشى مع الأوامر الفوقية دون إحداث أية فوضى أو معارضة لأي فعل سياسي يصدر عن النظام نفسه أو عن المنتسبين إليه من أجهزة الأمن والشرطة والحركات الجمعوية المختلفة.

"تعالج (حنة أرندت) في دراساتها حول الكليانية تجارب ثلاث كبرى من الأنظمة السياسية الحديثة هي: النازية والستالينية والإمبريالية من حيث كونها تلتقي في عنصر جامع يطلق عليه (الأسى) (loneliness) أو (الانعزال) (isdation) ويعني هنا الاغتراب الكامل إزاء العالم وافتقاد الصلة بالكيان الجماعي، بحيث يكون البشر فائضا زائدا"[2].

يبدو أن أقصى ما عانى منه الإنسان الغربي في الحربين العالميتين الأولى والثانية هو ذوبانه من حيث الذات التي أخذت منها ذاتها وأصبحت في اللاوعي السياسي باللاشعور. وتصنف لنا (حنة أرندت) تلك التصنيفات السياسية والاجتماعية التي كانت في ألمانيا وإيطاليا على أنها ترجع في الأصل إلى الفعل – أو ما تسميه –الكدح- أو العمل- وكلها أنماط من الرغبات السياسية المتجانسة والمتفاوتة في آن واحد، ويغلب الطابع الاجتماعي على كل تلك التغيرات السياسية. "فكلما ألغى المجتمع الحديث الاختلاف بين ما هو خصوصي وما هو عمومي، بين ما لا يمكنه التفتح إلا في الظل وما يقتضي الظهور أمام الجميع تحت الأضواء الساطعة للعالم العمومي، أو بصيغة أخرى، كلما وضع المجتمع بين ما هو عمومي وما هو خصوصي دائرة اجتماعية يتحول فيها هذا إلى ذاك والعكس"[3].

تنظر (حنة أرندت) بعين الريبة إلى تلك الأفعال السياسية المصاحبة للأقوال بالنسبة لأولئك السياسيين التابعين للدولة والمحسوبين تحت غطائها والمندمجين في أحزاب سياسية، أو في جهاز الأمن والموالين لها، فعملت الأنظمة الكليانية على استمالة وجهات النظر وأعطت حرية الفكر والرأي بهدف جس النبض مقابل طرح أفكارهم وتوجهاتهم المختلفة. مما أدى بالأنظمة الشمولية إلى معرفة الموالاة من المعارضة بفعل تلك الأفكار المنسوبة لهذه المجموعة أو تلك مسبقا. "فحتى لو دخل الناس مجال المشاركة السياسية مكرهين أو عن مضض سيوفر لهم ذلك فرصة للتعرف على أفكار جيدة ولاختيار هويات جديدة وأشكال أخرى من التعاطف. ونحن هنا أمام موضوعة من الموضوعات المعهودة في النظرية الديمقراطية تعود بنا إلى (روسو وستيوارتميل) اللذان اعتقدا أن المشاركة السياسية توسع الآفاق الفكرية للأفراد وتعودهم على إدراك المصالح الثاوية وراء الظروف الشخصية والمباشرة المحيطة بالناس وتنبيههم إلى أن المشاكل العامة هي التي يتعين أن تستقطب اهتمامهم"[4].

تأخذنا (حنة أرندت) إلى الوراء، وبالضبط إلى الفكر الفلسفي اليوناني، فترى أن الفلسفة السياسية الإغريقية قامت على أنقاض واقع عايشه الشعب الأثيني، وبتجارب مريرة راح ضحيتها فلاسفة كبار أمثال (سقراط) واستخلص دروسها من جاء بعده. وهنا تبدي رأيها بالقول أن: "هرع (أفلاطون) إلى تأسيس الأكاديمية تعبير عن استخلاصه الدرس من ناحية أستاذه، لذلك كانت هذه المؤسسة بالنسبة إلى (حنة أرندت) أشبه باستثناء لمجال يخص أهل الفلسفة دون سواهم، ويعزلهم عن الفضاء العمومي الذي غالبا ما خطر إليه باعتباره المجال الذي يتحقق فيه كمال الوجود الإنساني الذي لا يتم إلا بالحياة العمومية والسياسية، إنه إعلان عن هجرة الفضاء العمومي إلى مجال مؤسساتي جدير جاء ليحل محله"[5].

---

[1]- حنة أرندت: أسس التوتاليتارية، مصدر سابق، ص 50.

2- Hannah Arendt : the origins of totalitarianism, A.harverd. book 1979, p.474.

[3]- حنة أرندت: أزمة التربية، تر: حماني أقفلي وعز الدين الخطابي، مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 3-4، المغرب، أكتوبر 2011، ص 14.

[4]- ويل كيملشكا: مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 380.

[5]- مجموعة مؤلفين: مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص 387.

تتسم السياسة عند (حنة أرندت) باختلاف الرؤى والممارسات حولها، فكثيرا ما كان الفلاسفة يشرعون قوانين سياسية تصطدم بالواقع السياسي فيعاد النظر حولها أو يعيدون النظر فيها على أن تتوافق مع نظرة الدولة لها بما يخدم مصالحها وفي ذلك تقول (حنة أرندت): "إن قدرة الإنسان على الفعل هي التي تجعله كائنا سياسيا، وهي التي تمكنه من أن يلتقي بأمثاله من البشر، وأن يفعل معهم بشكل متناسق، وأن يتوصل إلى تحقيق أهداف ومشاريع ما كان من شأنها أبدا أن تتسلل إلى عقله...لو أنه لم يتمتع بتلك الهبة، هبة السباحة نحو آفاق جديدة في الحياة"[1].

تكون الضرورة هي إحدى الوسائل الرابطة بين عالم الشغل وعالم الضرورة وعالم السياسة. والإنسان وبما أنه لا يمكن له الاستغناء عن تلك الضرورة إلا بالاعتراف بذاته ككائن له هيكل سياسي كما له حاجيات اجتماعية وأنه يجب عليه أن يكون حرا في نظام يصنعه هو بذاته ولذاته حتى يتوافق مع رغباته وتطلعاته السياسية كإنسان بشري وجب تصنيف الحاكم من المحكوم في دولته. هنا ترى (حنة أرندت) أن:"مسألة الحكم أو القول بمسار حتمي لتاريخ الإنسانية إنما هو نوع من تصورات عالم الضرورة، وقتل الهوية. بينما المطلوب هو كيف المحافظة عليها في خضم اهتمامات ذلك الضروري لعالمها، والتعامل مع التعدد فيها، ذلك الذي يقتضي الاعتراف بفردانية البشر فيها وأهمية تفاعلهم"[2].

لقد كان الانتقال السلس للسلطة السياسية من النظام الملكي بالقوة إلى الأنظمة الديمقراطية فالأنظمة ذات الطابع القومي، أو الشمولية، إلى الدولة الأمة، وفي كل ذلك سياسة متنوعة وفي ذلك تعدد للتصور المدني للدولة ولمفهوم الديمقراطية والشعبوية وللأنظمة السياسية على وجه العموم. "فلقد كان لمبدأ السيادة الشعبية المستلهم من نظرية (روسو) نتائج هامة فيما يخص ممارسة السلطة، فقد كان المبدأ الأساس الذي قامت عليه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن، أي الأرضية الخصبة التي نمت وازدهرت فيها الحقوق المدنية الليبيرالية. فالدولة الدستورية في أصلها كفكرة هي نظام مراد من طرف الشعب ذاته ويستمد مشروعيته من حرية إرادته وبحسب (روسو) يصبح الشعب مصدر القانون وموضوعه في الوقت ذاته"[3].

تتمظهر سيادة القانون حسب (حنة أرندت) في كل ما قد تستعمله الأنظمة الشمولية لخداع المواطنين ولإيهامهم بأن القانون هو فوق الجميع، إذ تستعمل في ذلك الأجهزة الإدارية وتزرع عبرها الأجهزة الأمنية، وتضفي التداخل بينهما من أجل فرض رقابة سياسية وخلق صدام بين الأجهزة من أجل السيطرة عليها سياسيا والتفاعل معها بضرب المصالح بعضها ببعض، وتبدي (حنة أرندت) وجهة نظرها في أن الأنظمة التوتاليتارية لديها سيمات متداخلة ومتضاربة تكمن في أن لديها:

"1- أيديولوجيا رسمية مخلصة.

2- حزب جماهيري يحتكر السلطة وبزعامة ديكتاتور.

3- نظام إرهابي تدعمه شرطة سرية.

4- احتكار السيطرة على استخدام القوة.

5- اقتصاد مركزي موجه"[4].

إن هذه السمات تعبر عنها (حنة أرندت) على أنها سمات الطغاة السياسيين المشوهين للحقائق والمضطهدين للأقليات بشعارات مخالفة لما يفعلونه في الواقع السياسي، ويستميلون بذلك الشعوب على أنهم قادة يخلصون الأمة من الإرهاب والعنف، ويوهمونهم بوجود الأعداء قصد إعدادهم إلى حروب يكونون أول ضحاياها برفع شعارات وأفعال سياسية مناوئة لحقائق الواقع السياسي على الأرض.

---

[1]- حنة أرندت: في العنف، مصدر سابق، ص 74.

[2]- علي عبود المحمداوي: بقايا اللوغوس، دراسات معاصرة في تفكك المركزية العقلية الغربية، مرجع سابق، ص140.

[3]- عبد العزيز ركح: ما بعد الدولة- الأمة عند يورغنهابرماس، دار الأمان ومنشورات الاختلاف، المغرب والجزائر، ط1، 2011، ص 51،52.

[4]- علي عبود المحمداوي: الفعل السياسي بوصفه ثورة، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، مرجع سابق، ص 51.

تعلق (حنة أرندت) قائلة عن ذلك الالتقاء بين السياسة كمجال حيوي، والعصيان المدني أو العنف لما لهما من اصطدام، فالشعبوية تحضر عبر حضور ذات الإنسان الفاعلة على جميع الجوانب بفعل السلطة أو القوة أو ما شابه ذلك. فالسلطة حسب (حنة أرندت) ليس لها من مبررات من أجل فرض وجودها بالقوة لأنها قائمة بذاتها ومن يفرضها هي تلك الأنظمة الإمبريالية كالنازية والستالينية مثلا. فهي ترى أن: "السلطة لا تحتاج إلى تبرير، انطلاقا من كونها لا تقبل أي فصل عن وجود الجماعات السياسية نفسه. وما تحتاج إليه السلطة إنما هو المشروعية...تنبثق السلطة في كل مكان يجتمع فيه الناس ويتصرفون بالتناسق فيما بينهم، لكنها تستنبط مشروعيتها من اللقاء الأول، أكثر مما تستنبطها من أي عمل قد يلي ذلك. إن المشروعية حين تجابه تحديا تسند نفسها في التوجه إلى الماضي، أما التبرير فإنه يرتبط بغائية تصله مباشرة بالمستقبل"[1].

يبدو أن خضوع السلطة السياسية حسب (حنة أرندت) لقاعدة المجتمع المدني والذي يدعو إلى دمج الجمعيات والاتحادات الطلابية والكنائس والجامعات والأقليات العرقية ومختلف الجمعيات الخيرية في المجتمع المدني طوعا إلى السلطة السياسية حتى تجتمع كلمة المجتمع المدني مع السلطة وتبقى كلمته هي العليا على قرار سياسي واحد يكون الدعم له مشروعية شعبوية ومؤسساتية بطرق قانونية، وتلك هي مبررات الأنظمة الشمولية لخلق جو عام من الاستقرار الظرفي مع طرح الأهداف مقابل تلك المسؤوليات الوهمية. "ويستند الرأي القائل بأن المجتمع المدني منبت للفضيلة المدنية، بالأساس إلى المعطيات الواقعية، وهو رأي يمكن أن نجد في الواقع ما يدعمه كما يمكن أن نجد ما ينفيه. ورأي كهذا قديم وهو إن مثل وجهة نظر جديرة بالاحترام فهو ليس بالرأي الصائب صوابا يخلو من الشك. فقد يكون صحيحا أننا نتعلم من خلال علاقات الجوار كيف نصبح جيرانا صالحين، إلا أن جمعيات الأحياء تلقن أيضا الناس العمل وفق مبدأ (ليس في حديقتي الخلفية) لمنع التدخل في الحياة الخاصة في الحالات التي يتعين فيها تحديد المساكن التي تقطنها مجموعات تستحق المساعدة أو توزيع الوظائف العامة"[2].

كثيرا ما تكون العلاقة المجتمعية هي الصانعة للعلاقة السياسية أو هي المنطلق الوحيد لها في كل الحالات والأزمنة لتبقى السلطة السياسية هي المهيمن على كل قرار سياسي سيادي فيها.

5- الوسطية السياسية بين الفهم والتفهم:

"إن مهمة الفكر في منظور (حنة أرندت) هي الفهم، فهم الواقع الإنساني الذي نبع من السياسة أساسا. أي فهم تاريخ الوجود بما هو تاريخ فعل وممارسة لا تاريخ تأمل. لذلك يمكن للباحث أن يفهم موقفها المتشدد من (هيدغر) Martin Heidegger (1879- 1976م) وتقبلها المنفتح لفكر (ياسبرس) الذي نهلت منه بعضا من عناصر رؤيتها السياسية. فهذا الأخير مثل في عيونها نموذج المفكر المنصت لوضع البشر في زمان، لقد كان أكثر انفتاحا على الحياة العمومية، ولعل العلامة الفارقة على ذلك حديثه عن المواطن الكوني والحقيقة بما هي تواصل، وأزمته الإنسانية في مطلع القرن العشرين"[3].

تضرب لنا(حنة أرندت) أمثلة عن الواقع السياسي تنطلق فيها من إثبات الوجود بالذات والوجود بالفعل لتحقيق المكاسب السياسية ولا يكون ذلك حسبها إلا بمساندة الشعب عبر حشد الرأي العام وفرض الديمقراطية والقوانين التي يوافق عليها المواطنون أولا وحشد التعاطف الشعبوي ضد الأنظمة الاستبدادية القاهرة للشعوب والظالمة للإنسان ككائن وكذات معا، وهي تنطلق من موقف مرده "أن الشكل الأكثر تطرفا للسلطة هو ذاك الذي يعبر عنه شعار (الواحد ضد الجميع). وهذا الأخير لا يكون ممكنا من دون اللجوء إلى أدوات القمع. في مثل هذه الوضعية سيكون من الخطأ الزعم، كما يحدث في أغلب الأحيان، بأن أقلية هزيلة من الطلاب غير المسلحين، قد تمكنت من المشاغبة على صف من الصفوف ضد

[1]- علي عبود المحمداوي: بقايا اللوغوس، دراسات معاصرة في تفكك المركزية العقلية الغربية، مرجع سابق، ص 146.

[2]- ويل كيملشكا: مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 383.

[3]- مجموعة مؤلفين: مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص 390.

إرادة الأكثرية الساحقة من الطلاب المؤيدين لاستئناف الدروس بشكل طبيعي، وذلك عبر اللجوء إلى شتى وسائل العنف، كالصراخ والضرب بالأقدام على الأرض...إلخ"[1].

يبدو أن هذا المثال الذي تنطلق منه (حنة أرندت) يمثل الأقلية اليهودية المضطهدة في ألمانيا من قبل –هتلر- وأن تلك الأقليات وجب عليها المطالبة بالاندماج السياسي على الأقل، والحصول على الحقوق القانونية والمدنية كحق اللجوء السياسي، وحق دفاعهم عن أنفسهم ليس كأقلية، بل كبشر لهم الحق في التمتع بالحياة المدنية من دون تسلط، أو قهر أو عداء من طرف تلك الأنظمة الشمولية، والتي حسب (حنة أرندت) تمثل النازية أحد أكبر ممثليها في العصر الحديث لما لها من انعكاسات سلبية خاصة على الأقليات اليهودية في ألمانيا آنذاك.

الخلاصة:

كان الفكر السياسي عند "حنة أرندت" فكرا سياسيا أصيلا يتمحور حول القضايا السياسية الكبرى والتي تنطلق أساسا من المحافظة على الوحدة الوطنية وعلى المبادئ السياسية التي تنعكس إيجابا على الشعوب بما يحافظ على أمنهم واستقرارهم وفقا لمبادئ القانون والدستور مع احترام المعطيات السياسية والاقتصادية ذات البعد الشعبوي الواسع، وتتبدى معالم السياسة الأرندتية مشتركة بين الممارسة السياسية والفعل السياسي وتعطي بدائل وقرائن وحلولا لذلك، إذ تنطلق الممارسة السياسية عندها من الأسرة والمدرسة والتنشئة الاجتماعية والتي تتجلى في ذات الإنسان انطلاقا من شعوره بالمسؤولية الجماعية اتجاه الدولة، ولا يكون ذلك إلا بالعقل السياسي تطبيقا لتلك المتغيرات السياسية الناتجة عن القاعدة الشعبوية وعن المعطيات السياسية تنفيذيا وتشريعيا، والتي لا تقوم دعائمها إلا بالحرية والمساواة والمحافظة على المواطنة والتعددية والنقاش الممأسس كآلية فاعلة لتلك الأقوال السياسية المطروحة سلفا. والتي تكون في كنف الحكم السياسي وراهنيته على السلطة السياسية في الفضاء العام.

نصل بذلك إلى أن الفكر السياسي الأرندتي هو فكر سياسي زاوج بين الفكر السياسي الألماني، والفكر السياسي العالمي، وذلك ما جعل التفكير السياسي يكتسي تناقضات بين الهوية والأقليات. فمن غير المقبول سياسيا إسقاط القضية اليهودية على أنها قضية جامعة لتلك الأقليات بالتفكير العقلاني لحنة أرندت، إذ لا يمكن قياس أقلية على أقليات أخرى لاختلاف الثقافات والديانات والعادات وأساليب السياسة وممارساتها على دول أخرى.

فللخروج بحل وسط استوجب حضور العقل في الفعل السياسي ممارسة وتطبيقا وفق منهجية واضحة مبنية على اللغة المشتركة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والتي هي في الأساس ترتكز على قاعدة شعبوية صحيحة وسليمة، ذاك ما كان على الأنظمة الشمولية اتباعه للوصول إلى السياسة الحقيقية المبنية على الحوار والنقاش والأخلاق، والتي تخدم المصالح العامة وتحافظ على الوطن وعلى المواطن في ظل المحافظة على التعددية بأطر قانونية ودستورية تتوافق مع العقل السياسي كعقل إنساني لا كعقل مصلحاتي. بهدف المحافظة على الدولة واستمراريتها في هذا الوجود تفاديا لأي تشنج سياسي في هذا الفضاء العام.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

I. باللغة العربية:

1. أدولف هتلر: كفاحي، تر: لويس الحاج، ترتيب وتدوين وجمع، دارين طاطور ودار الأنوار، ط1، 1990.
2. أرسطو، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج2، ترجمة، أحمد لطفي السيد، مطبعة الكتب المصرية، طهران والقاهرة، 1924.
3. حنة أرندت: أزمة التربية، تر: حماني أفقلي وعز الدين الخطابي، مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 3-4، المغرب، أكتوبر 2011.

[1]- حنة أرندت: في العنف، مصدر سابق، ص 37.

4. حنة أرندت: أسس التوتاليتارية، تر: أنطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
5. حنة أرندت: في العنف، تر: إبراهيم عويس، دار الساقي، بيروت، ط1، 1996.
6. خديجة زتيلي: الفلسفة السياسية المعاصرة، قضايا وإشكاليات، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، الجزائر ولبنان، ط1، 2014.
7. عادل البلواني: النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، إفريقيا الشرق، ط1، 2014.
8. عبد العزيز ركح: ما بعد الدولة- الأمة عند يورغنهابرماس، دار الأمان ومنشورات الاختلاف، المغرب والجزائر، ط1، 2011.
9. علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، منشورات الاختلاف، ومنشورات ضفاف، الجزائر ولبنان، ط1، 2015.
10. علي عبود المحمداوي: بقايا اللوغوس، دراسات معاصرة في تفكك المركزية العقلية الغربية، منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، الجزائر ولبنان، ط1، 2015.
11. غوستاف لوبون: سيكولوجية الجماهير، تر: هشام صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
12. مجموعة مؤلفين: الفعل السياسي بوصفه ثورة، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، إشراف وتنسيق: علي عبود المحمداوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
13. مجموعة مؤلفين: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر ولبنان، ط1، 2012.
14. مجموعة مؤلفين: مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، تحرير وإشراف، علي عبود المحمداوي، إسماعيل مهنانة، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الوفاء الثقافية، ناشرون، الجزائر ولبنان، ط1، 2012.
15. هيتر ديريكّ: تاريخ موجه للمواطنية، تر: آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، ط1، 2007.
16. ويل كيملشكا: مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2010.
17. يورغنهابرماس: العلم والتقنية كأيديولوجيا، تر: حسن صقر، منشورات الجبل، 2003.

II. باللغة الأجنبية:

18. Dumont (Louis), essais sur l’individualisme.
19. Hannah Arendt : the origins of totalitarianism, A.harverd. book 1979.
20. See :arendthannah, the human. Condition, introduction by margareé. Canvan, the university of Chicago. Press, 1998.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

نورة محطار، فوزي ميهوبي ، (2024)، **علاقة الضغط المهني بالاضطرابات السيكوسوماتية (**دراسة مقارنة بين عمال مؤسسة تونيك) ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 16(01)/ 2024، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 89- 100).